ملكا للامور في قوة كونه مالكا لها والاوفق المناسب لاختيار الملك على المالك ان يقول
ومن كونه ملكا لامورهم للدلالة جزء لقوله واجراء هذه الاوصاف على انه الحقيق
بالحمد دون غيره ولم يكتف بالقصر المستفاد منه بل زاد قوله لا احد احق به لزيادة ظاهرم
التاكيد والمبالغة ثم لما فهم من نفي الاحقية عن الغير اصل استحقاقه نفاه ايضا
بطريق الاضراب فقال بل لا يستحقه على الحقيقة سواه وانما قال على الحقيقة
لان استحقاقه في الجملة ثابت لا ينكر ثم بين وجه الدلالة بقوله فان ترتب
الحكم على الوصف يشعر بعليته له كما تقرر في الاصول وشيء من الاوصاف لا يوجد
في الغير فضلا عن المجموع فلا يستحقه حقيقة فان قيل لما قدم الحمد لم يترتب
الحكم على الوصف بل ترتب الوصف على الحكم قلنا المراد بالترتب الترتب المعنوي
فانك اذا قلت اكرم العالم يفهم منه ان علة الاكرام العلم مع تاخره عن الحكم صورة
وللاشعار عطف على الدلالة من طريق المفهوم اي مفهوم المخالفة في بعض و
مفهوم الموافقة للمفهوم الاول في اخر لا يستاهل اي لا يليق وانكر الجوهري
استعمال يستاهل في هذا المعنى لكن قال صاحب الكشاف في الاساس فلان اهل
لكذا وقد استاهل لذلك وهو مستاهل له سمعت اهل الحجاز يستعملونه
استعمالا واسعا لان يحمد هذا هو المفهوم بالطريق الاول فضلا عن ان يعبد
هذا هو المفهوم بالطريق الثاني وقد استوفي بحث فضلا في شروح الكشاف
والمفتاح فلا حاجة الى ذكره ليكون ذكر تلك الاوصاف وباعتبار المفهوم دليلا
على ما بعده وهو اياك نعبد فمنطوقه تعليل لاختصاص الحمد به تعالى ومفهومه
تعليل لاختصاص العبادة به وهذه دقيقة لطيفة عري عنها الكشاف وقال
ثانيا لبيان فايدة كل منها تعريفا على ما قبله بالفاء فالوصف الاول وهو الرب
لبيان ما هو الموجب للحمد وهو الايجاد والتربية فان قيل هذا مخالف لما سبق
من ان العلة هي مجموع الاوصاف قلنا مجموعها موجب لحصر استحقاق الحمد فيه تعالى
واولها موجب اصل نفس الحمد له تعالى والثاني والثالث اي الرحمن الرحيم للدلالة
على انه تعالى متفضل بذلك الانعام اي محسن به مختار فيه لما عرفت ان المبادي
بعد ما الغت اريدت الافعال الاختيارية ليس يصدر ذلك الانعام عنه

نعالى

تعالى لا بايجاب بالذات كما هو راي الفلاسفة او وجوب عليه كما هو راي المعتزلة
قضية لسوابق الاعمال تعليل للوجوب عليه فان المعتزلة يقولون
الاعمال السابقة من العبد توجب على الله تعالى الالاء اللاحقة بالعبد
كما قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم اما منافاة الايجاب بالذات الاختيار
فظاهرة واما منافاة الوجوب عليه اياه فلان الوجوب عليه عندهم ليس كالوجوب
على العبد حتى لا ينافي الاختيار بل بمعنى عدم قدرته على الترك وان كان بمقتضى
الحكمة حتى ابتدائية يستحق مرفوع به اي بذلك الانعام الحمد وهذه الجملة
متعلقة بقوله مختار فيه باعتبار كون ما بعده بيانا له فانه لو لم يكن مختارا فيه
بل صدر عنه لايجاب بالذات او وجوب عليه لم يستحق به الحمد لما عرفت ان المحمود
عليه يجب ان يكون اختياريا والرابع وهو مالك يوم الدين لتحقيق الاختصاص
اي اختصاصه تعالى بالحمد فانه اي مالك يوم الدين مما لا يقبل الشركة فيه بوجه
ما وهو محمود به باعتبار كون الحمد به ومحمود عليه باعتبار دلالته على افعال
اختيارية لا توجد فيمن سواه واختصاصه بهما يوجب اختصاصه بالحمد بالاحرية
وتضمين الوعد عطف على تحقيق الاختصاص ثم انه اي الشان شروع في بيان
طريق الالتفات وفايدته اما الاول فتقريره انه لما ذكر على صيغة المجهول
الحقيق بالحمد ووصف ذلك الحقيق بصفات عظام يميزها صفته صفات اي يميز
ذلك الحقيق بتلك الصفات عن سائر الذوات تعلق العلم جواب لما بمعلوم
معين ممتاز عنده عن سائر الذوات حتى صار بحيث يبدل خفاء غيبته
بجلاء حضوره فخوطب ذلك المعلوم المعين بذلك اي بسبب ذلك
التعيين الكامل او باياك وفي بعض النسخ وتعلق به والعطف وخوطب
بلا فاء جواب لما اي يا من هذا شانه يعني كانه قيل هكذا نخصك بالعبادة
والاستعانة اي نقصرهما عليك ولا نعبد ولا نستعين غيرك فان الباء
تارة تدخل على المقصور واخرى على المقصور عليه والاستعمال العرفي هو الاول
واما الثانية فامران بين الاول بقوله ليكون اي الخطاب فهو متعلق بقوله
فخوطب ادل على الاختصاص فانه لو قيل اياه نعبد واياه نستعين دل

٢٢

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)